عامل المؤكد كما سبق لان الجملة قائمة مقام العامل والة عليه حتى جوز الرضي ان تكون
هي العامل فيكون العامل في حكم المذكور قوله هو الواقع بعد جملة الخ الاحسن منع تقدمه
على الذي بعده على الجملة ومنع التوسط لان مضمون الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتاتى
ذلك الا بعد تمام الجملة قوله هي نص في معناه اي لا تحتمل غيره حقيقة فيما بعد
وهو المؤكد لغيره كذلك وان احتمل ولو مجازا فهو ممنوع وقد يقال المراد الثاني ومراده لا تحتمل
غيره احتمالا ظاهرا بقرينة التعبير بقوله هي نص في معناه تدبر قوله لانه اثر في
الجملة اي اثر رفع احتمال الغير قوله كابني اننا حقا ص فمثله لا افعله البتة والبتة
مصدر حذف عامله وجوبا اي ابت البتة بقولك لا افعله منها لا ستعمال النفي
وانقطاعه ولفظ البتة محفوظ الاستعمال قوله ما يلتزم اضمار ناصبه ولا يلزم نصبه
بل يجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرها هنا سـ
سيبويه بها والخبرية لمحذوف مع امتناع الصفة ان كان معرفة وقال الخليل تجوز الصفة
ايضا على تقدير منزل والنصب اجود من الرفع لان الثاني ليس هو الاول فيكون في الرفع
تجوز والنصب سالم منه وقيل هما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه قوله
المشعر بالحدوث اي التجدد ولابد ان يكون علاجيا قال العارضي اي يحتاج في احداثه
الى علاج عضو بعض ما عضو منها قوله وفاعله اي فاعل المصدر المحدث عنه ويحتمل
رجوع الضمير للمعنى قبله قوله على بكا بكاذات عضلة ينبغي ان يجعل صفة بجملة
لم يكن اشارة الى بقية الشروط السنية المذكورة واورد عليه ان المثال لم يشتمل
على فاعل المصدر ان بكاذات عضلة ليس فاعله المتكلم بل ذات العضلة واجيب
بان معنى بكاذات عضلة بكاء مماثلا له فالمعنى المقصود فاعله المتكلم والايجاد والجواب
مبني على ان الضمير في قوله وفاعله للمصدر اما على الاحتمال الثاني المتقدم فلا يرد
شيء واورد ايضا ان البكاء المؤكد الصوت والمقصور الدموع والجملة لم تشتمل على
معنى المصدر واجيب بان ما في الجملة مؤكد ايضا فقصر للضرورة قوله وله صوت صوت
حمار اي يصوت صوت حمار فهو اسم مصدر نايب مناب المصدر في الانتصاب على

المفعولية

المفعولية قوله لعدم الاشعار بالحدوث اي لكونه اسما للهيئة وهي كيفية راسخة
في النفس قوله لعدم احتوائها على صاحبه اي لان الضمير المجرور بعلى للنوع عليه وعلى
ما تقدم من الاحتمال يكون المثال مما نحن فيه واذا تاملت وجدت هذا المثال كمثال الناظم
فجعل الحد هنا داخلا والاخر خارجا تحكم قوله لكن الحال الخ ينبغي مثله لا يرد كون نوع
الحمام معرفة وهو حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور قوله حيث يتعين حيثية
تعليل قوله لان شرط اعمال المصدر الخ مذهب سيبويه انه لا يشترط ذلك في عمله
فعليه يصح ان يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة وانما لم يكن مقدرا بالحرف والمصدر
لوقوعه مبتدا والاصل فيه الاسم الصريح لوجوب تاويل الحرف والمصدر به والفعل به
تدبر قوله ماان يمس الارض الا منكب الخ ما نافية وان زائدة ثم حرف الساق معطوف
على منكب والمراد بطي المحمل انه من غير الخلق كطي المحمل او تجافيا كتجافي المحمل بكسر
الميم الاولى وفتح الثانية اي علاقة السيف والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في الضمور
الغاية لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكبه وحرف ساقه
قوله الاول له فعل الخ تقدم ان نصبه بمحذوف وجوبا قياسا خلافا لسيبويه بشروطه
السابقة بخلاف النوع الثاني قوله ما لا فعل له اصلا ونصبه بعامل من معناه قوله
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها الخ تذر اي تترك وضميره للسيوف والجماجم جمع جمجمة
وهي عظم الراس الذي فيه الدماغ وضاحيا اي بارزا والهامات جمع هامة وهي
الراس وقيل وسط الراس وكانها لم تخلق متعلق بتذر وبله الاكف اي تركها منصوبا
بمحذوف وجوبا من معناه اي اتركها ذكره الشارح والمعنى اترك ذكرها تركا لانها
سهلة بالنسبة لما ذكر قوله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وعلى هذا الجر كتسمية
بنائية بقي استعمال ثالث وهي رفع ما بعدها على الابتداء بينه خبرها بله بمعنى كيف
والحركة على هذا ايضا بنائية والمعنى عليه في البيت اذا جعلت السيوف الامة الى
بلا رؤوس فلا عجب ان تترك الايدي بلا اكف فهي للاستفهام التعجبي تدبر قوله ومثل
ومثله بله المضاف وبه ما في وجوب النصب بعامل محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال

Copyright © King Saud University